لا ياكل شواء كان على اللحم المشوي فلا يتناول الشيء المشوي وحوله اذا نواه او طبيخا
فعلى ما طبخ منه اى من اللحم بالماء لانه هو المتعارف والقلية اليابسة لا تسمى مطبوخا
لا يبقى عينه وان اكل من مرقة اللحم تحنث ايضا لما فيها من اجزاء اللحم اذا نوى اللحم المتعارف
وهو ما يكسى في الثاني ويباع في المصر وان نوى الرأس كلها فهو على ما نوى وان كان فالحكم
عنبا او رمانا او رطبا فهو غير جائز عند ابي حنيفة وقالا يحنث لان العادة ما يتفكه بها
اى يقطع قبل الطعام وبعده وهذه الاشياء يتفكه بها في العادة ولكن لهذه الاشياء
كما تؤكل تفكها تؤكل تعدا بها كالعنب والرطب والرمان يتكون فاكهة من وجه
فلا تدخل تحت الاطلاق الا بالنية كما لو حلف لا يدخل في قوله لكل مملوك لي فهو حر
لانه مملوك من وجه ولو اكل من ثمار الاشجار كالتفاح والاجاص والخوخ ونحوها تحنث اتفاقا
وفي المحيط اليابس من الفاكهة كالتين يابسه فاكهة في عامة البلدان فرطبه لا يكون فاكهة
او اوما اى لو حلف لا ياكل اداما ولا نية له فهو على ما يصطبغ منه اى محمول على شيء تحنث به
الخبز بان يكون ادما عند ابي حنيفة كالخل والزيت والمرق والعسل وطوها وحنثه عند اكل اللحم
او الجبن او البيض لان الادام ما فرض من المواءمة وهي الموافقة وهذه الاشياء توكل مع الخبز
موافقة وليست للادام بل توكل تبعا للخبز وحقيقة التبعية والموافقة في الاختلاط لانها اذا لم
تختلط وصار كل واحد يعرف على حدة لم يكن موافقا اى ابو يوسف صاحبه
في رواية بين اوان اكلت اى لو قال لم اكلت اليوم الا رغيفا فبعد ما اكله اى الرغيف يا حد
هذه اى بلح اجين او بيض لم يحنثه اى ابو يوسف لانه استثنى الرغيف وهذه الاشياء تبع
له فلم يعتبر اعلم انه ترك اصله لان هذه الاشياء ليست بادام عنده وكان ينبغي
ان يحنث الا انه قال توكل تبعا او توكل مقصودا فلا تحنث بالشك وخالفه محمد اى قال يحنث
اعلم انه ترك ايضا اصله لان هذه الاشياء عنده ادام وكان ينبغي ان لا يحنث الا انه قال
قد توكل مقصودا فلا يصير شاكا فلا يحنث او لا يتغدى اى لو حلف لا يتغدى تحنث بالاكل من
الضحى الى الظهر لان الغداء في اللغة اسم لطعام الغداة وهي الى الظهر ولهذا سمي صلوة الظهر
صلوة الغداة او لا يتعشى لو حلف لا يتعشى فمده الى نصف الليل اى تحنث بالاكل من الظهر
الى نصف الليل لان العشاء في اللغة طعام يؤكل بينهما ويطلق مع الوقت توسعا ولا يتجزء
اى لو حلف لا يتغدى فهذا الحكم في تحنث بالاكل من نصف الليل الى الفجر لان التجزء تفرق
وهو آفة الليل لطلوع الفجر وما بعد نصف الليل قريب منه فينتاول ثم مقدار الغداء والعشاء
لتؤكل الكف من نصف الشبع حتى لو اكل لقمتين لا تحنث لانه لا يسمى غداء عادة وشرعا
لتكميل الحكم من جنس ما يأكله اهل بلده عادة حتى لو شرب اللبن وشبع في الغداء لم يكن

مصرا لا تحنث ولو كان بدويا تحنث اذا ان اكلت اى قال ان اكلت او شربت او لبست تعبد ذكر
ولم يذكر مفعوله وخصص وقال عنيت في نوعي ان اكلت طعاما دون طعام ولكنا في اخواتها لم يشع مطلقا
اى لا بالنية ولا اقتضاء لان مفعول كل فعل منها غير ملفوظ والنية انما تعمل في الملفوظ لتعيين المحتمل والطعام
وفي غيره مذكور دلالة فيثبت بطريق الاقتضاء والمقتضى كالمذكور نطقا تخصيص فان قلت ثبت بالمقتضى
الشرعي والمقتضى الاكل الى الطعام ليس كذلك لانه يعرفه من لم يعرف الشرع قلت الاصل المعهود اختار
ما اختاره بعض المحققين من ان المقتضى هو الذي لا بد للكلام منه لا الذي لا ينفك والا بكر ملفوظا ولكن يكون من مزولة
اللفظ اعم من ان يكون شرعيا وعقليا فان قلت يشكل هذا بما اذا قال لزوجته ان سكنت فلانا ونوى
المساكنة في بيت واحد يصدق ديانة مع ان المسكن غير مذكور قلنا المساكنة متنوعة تكون في دار
وفي بيت واحد تارة تكون في بيت وتيسير النوع في الفعل صحيح وطعاما او غداء او عشاء او تمرا يختص اى
لو قال ان اكلت طعاما او شربت فعل بالواو او ثوبا فعبد فقال عنيت به طعاما دون طعام قبل ديانة
لان المفعول ملفوظ مذكور في محل الشرط فيكون عاما فجوز تخصيصه الا انه ما كان خلاف
الظاهر لم يصدق في القضاء ولا يشرب اى حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكرع يعني
انما تحنث عند ابي حنيفة اذا تناول فمه من ذلك النهر وحنثا يا شرب من مائها باغتراف او
بانا، لان غير المتعارف وكذا لغير حقيقة الشرب من دجلة لم يكن لم متصلا بها فيكون اداء من المجاز
المتعارف فان نوى به الاغتراف صحت نيته عنده ديانة لا قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولو نوى به الكرع صحت
نيته عندهما قضاء وديانة لانه حقيقة كلامه من الحقائق ولو شرب من نهر من دجلة لا تحنث اجماعا
لحذوف النسبة الى النهر ولو قال لا يشرب من ماء دجلة فشرب من نهر حادث منها تحنث لان
ما ليس من دجلة فهو يقيد بقوله لا يشرب من ماء دجلة لا يشرب من هذا النهر بصرف تعينه الى الاغتراف
اتفاقا ليتقرر الكرع فيها ولو حلف لا يشرب بالكرع تحنث لان الحقيقة بالحق زال يجتمعان
او من ماء دجلة يعني لو ذكر لفظ الماء معها تحنث بالعرف اتفاقا كما بالكرع لان نسبة
الماء والنهر لا تنقطع بر ولا تحمل ابو يوسف نصوص البر شرطا لانعقاد اليمين المطلقة عن الوقت
كما اذا قال والله لا شربت الماء الذي هذا الكوز ولا ماء فيه ينعقد اليمين وتحنث في الحال عند ابي يوسف
وقالا لا تحنث ولو كان في الكوز ماء فاريق بعد اليمين تحنث اتفاقا وبقاء الموقتة اى جعل ابو يوسف
نصوص البر شرطا لانعقاد اليمين المقيدة بوقت آخر جزء منها اى من اجزاء ذلك الوقت حتى لو حلف ابو يوسف
لا تحنثه في عينه ليشربن ماء هذا الكوز اليوم فصب قبل مضيه او مضى اليوم فعدم بقي عينه تحنث في
آخر اليوم وعندهما لا يبقى عينه ولا تحنث ابدا ولا يحلفان بعد حكم ابو يوسف بحنثه في عينه ليا خلن
اليوم هذا الرغيف فاكل قبله او بعد مضي اليوم قبل مضي اليوم وليقضين حقا اى حق فلان اليوم فسقط
حقه قبل مضي اليوم بالابراء او ليقتلنه اى لو حلف ليقتلن فلانا اليوم فمات فلان فيما او كان جاهلا
بموته حين يقتله او ان رآه يعمل فلم يعلم فهدى حرقم رآه معه اى عمرو مع الحاجب ولم يعلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)